http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2014) السنة الثامنة - الأحد (16) كانون الثاني 2011

بالعربي الصريح

اتركوهم.. يسقطون سريعاً

علي عبد السادة

بينما تصف "الايكومونست"، وهي مجموعة بحثية دولية، الحريات في العراق بأنها ضئيلة وان "ديمقراطيتنا" بالكاد تتجاوز نظم الاستبداد بقليل، تحضر صورة كاريكاتورية عن "عمليتنا السياسية": قادة التغيير يهرولون الى مكاتب الحكومة والزعامات، وتغوص اقدامنا في وحل الركود والفساد، ونشتبك، يوميا، مع ايادي القمع الطويلة.. العملية تتقدم وتتطور على صعيد شكل النظام لا جوهره، باستثناء "بروباكندا" تشيع لنظام جديد وتجربة تتميز وسط مستبدي الشرق الاوسط.. وهذا وصف مبالغ فيه.

الخلاصة الجديدة، والتي تطفح على فوضى التوصيفات والمصطلحات السياسية التي تصنف وضع العراق، ان نكوصا خطيرا عن اولوية التغيير، وهي في الاساس ازاحة نظام شمولي، لا الابقاء على جوهره مع تبديل في الوجوه.

ومع ترسخ فكرة شموليات متعددة بديلة عن شمولية كبيرة قاسية، فانها بدأت تتحول الى دكتاتورية مقننة، تستعين بالديمقراطية لشرعنة الوجود في السلطة والتمكن من النفوذ.

لا داعي، بعد اليوم، من تجميل الواقع العراقي والقول زورا ان آلية انتخابات، واتفاقات على توزيع الحصص وتوزير نافذين وزعماء، تمثل تجربة ديمقراطية حقيقية، بينما يجري، خلف هذه الصورة، تجذير ممنهج لنظام شمولي يطرد الحريات خارج دائرته، ويكسب لنفسه المزيد من القوة ويتهيأ، تدريجيا، لاحكام القبضة الى اركان الدولة.

وزير سابق، لم يسعفه حظ اللعبة الانتخابية، بل لنقل صفقات قانون الانتخابات، قال لي بينما كنا نجالس ناشطين في المجتمع المدني في النجف قبل مدة: "كل شيء مجهز للسيطرة على النظام، القوى النافذة تخطط لضرب (بدعة) الديمقراطية على الطريقة الغربية". وسرعان ما صدم الحضور بالقول: "اتصدقون بان دائرة حكومية صغيرة تسيرها شخصيات تتضارب وفقا لتعدد قوى الاسلام السياسي"؟

بينما يجري هذا يلام الامريكيون، الذين جيشوا ثلاثة أرباع قوتهم الكونية لقيادة مشروع التغيير في العراق بديلا عن نظام صدام حسين، على اساس انهم اليوم يهربون الى افغانستان، حيث يصعد الراديكاليون المتطرفون الى سدة الحكم في العراق.

كثيرون صدقوا بريمر وقبله الجنرال كاردنر حين قالوا في مناسبات عديدة: "نهاية عملنا في العراق بلد ديمقراطي يزدهر بالحريات ويقوم، قويا راسخا، على حكم ليبرالي". بدا اليوم هذا الاعلان المجاني كأنه كلام جرايد.. حديثهما، وغيرهما من القادة الامريكيين، كان ضروريا لكسب الوقت.

لكن السؤال عن الحل، فرض كثيرا من لوم الامريكيين، وقد يبدو، كما اعتقد، قاسيا بعض الشيء: "اتركوا عرابي الشمولية الجديدة في العراق يفعلون ما بوسعهم في خنق الناس وحصر حرياتهم ببصمة بنفسجية يوم الانتخاب، اتركوهم يذهبون بعيدا في ارتكاب القمع.. انهم يخطون، بالقلم العريض، مسلكا لسقوطهم".

سيفرضون الحجاب، على من لا يرغب، ويفصلون الجنسين في الجامعات، ويقلصون الصرف الحكومي على حقلي الثقافة والرياضة، ويتغاضون عن الفساد، ويعفون عن المفسدين، ويتحايلون على ارداة الناخبين، ويكرسون قلق المسيحيين من وجودهم بين الاغلبية المسلمة، وسيشرعون لحظر الموسيقى، ومنع الرسم والنحت، سيحظرون كل هذا واكثر، ويبقون على الانتخابات لانها الوحيدة التي ستجمل ديكتاتوريتهم الجديدة.

الايكومونست لم تأت بجديد، هو فقط، سطر هواجسنا ومخاوفنا في تقرير لن يقدم او يؤخر. هو فقط وثق سجلا متصاعدا لقتل مشروع الديمقراطية في العراق.

قالت انه "متميز" في الشرق الأوسط لكنه بالكاد يتجاوز الدول الاستبدادية

مجموعة دولية: العراق بلد بحريات مقيدة وديمقراطية هجينة

□ عن موقع: أفكار حول العراق
ترجمة: عمار كاظم محمد

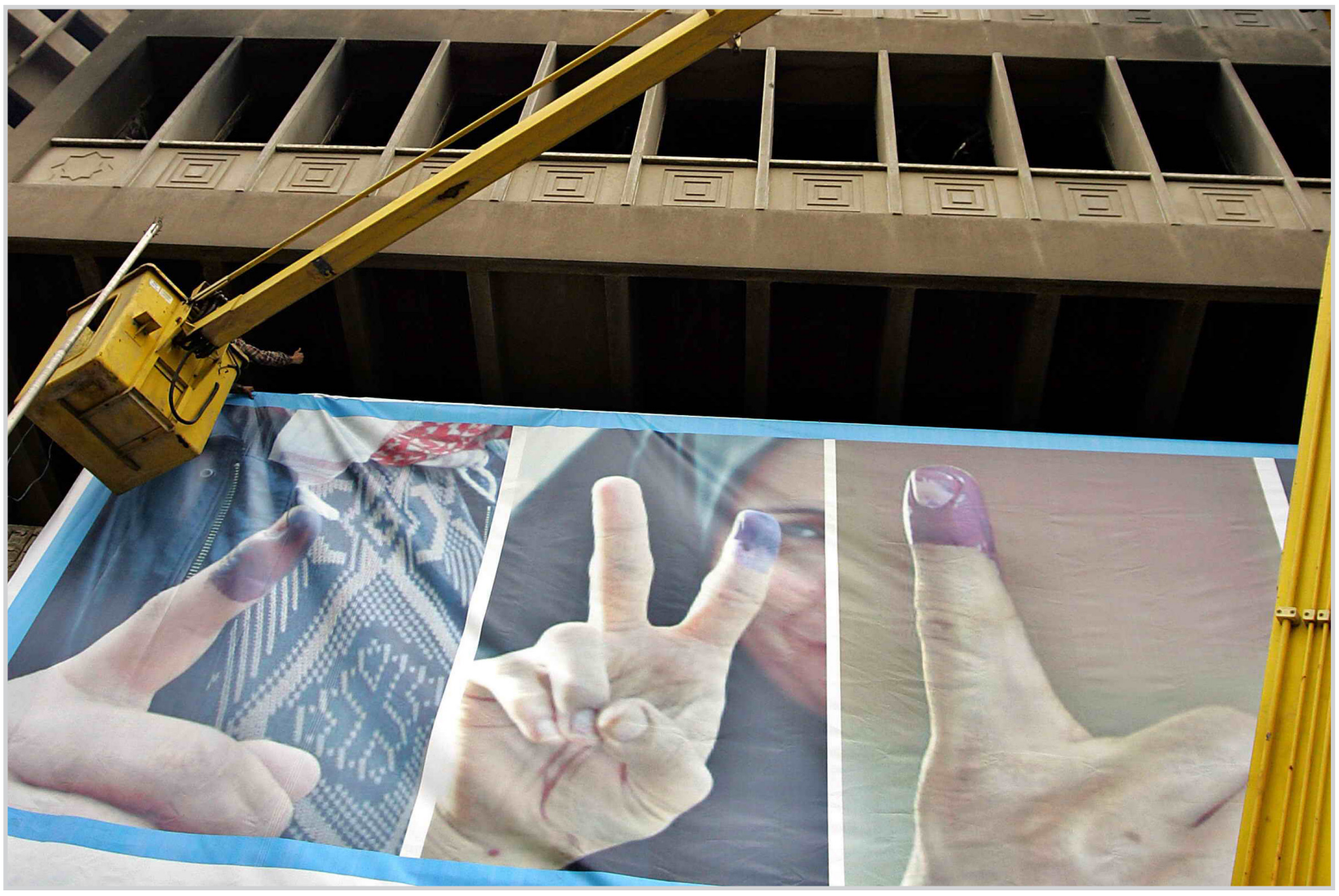

اصدرت مجموعة التحري الدولية في شهر كانون الاول من عام ٢٠١٠ تقريرا عن حالة الديمقراطية في العالم.

وهذه الدراسة هي الثالثة التي تقوم بها المجموعة، الدراسة الاولى صدرت عام ٢٠٠٦ والثانية عام ٢٠٠٨ اما بالنسبة لهذه الدراسة الصادرة عام ٢٠١٠، وتناولت ١٦٥ بلدا واقليمين وكل من تلك البلدان تم مقارنتها بوجود خمسة محددات هي تعدد العملية الانتخابية والحريات المدنية والحكم والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

تلك المحددات منحت درجات من ٠ – ١٠ ثم يحسب المعدل بعد ذلك ثم تم تصنيف تلك الدول ضمن اربع فئات هي الديمقراطيات الكاملة، الديمقراطيات المتصدعة، الديمقراطيات الهجينة والحكومات الاستبدادية، و كان العراق واحدا من ثلاث ديمقراطيات هجينة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث يمثل هذا النوع اقل انواع الديمقراطية في العالم طبقا لمجموعة التحري.

وقد وجدت المجموعة ايضا انخفاضا في الحكومات الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٨.

وبحسب التقرير، وبالنسبة للديمقراطية الهجينة في المنطقة فقد احرز العراق اقل عدد من النقاط وكان بالكاد فوق بعض الدول الاستبدادية، فالديمقراطية الهجينة تتضمن مخالفات في الانتخابات ووجود اجهزة اعلام واحزاب معارضة يتم تخويفها من قبل الحكومة بالاضافة الى وجود نقاط ضعف في الثقافة السياسية والمشاركة في الحكومة وحكم القانون وشيوع الفساد وعدم استقلالية السلطة القضائية.

معدل العراق العام كان ٤,٠٠ نقاط وقد كان افضل ما لديه يتمثل في المشاركة السياسية باحرازه ٦,١١ نقطة متبوعة بمعدل ٥,٠٠ نقاط في الحريات المدنية و ٤,٣٣ نقطة في مجال التعددية الانتخابية ٣,٧٥ نقطة في الثقافة السياسية و ٠,٧٩ في المشاركة في الحكم لكن البلاد قدمت حالا افضل في قضية الاشتراك في الانتخابات نتيجة التصويت العالي نسبيا في الانتخابات الأخيرة.

كان اسوأ ما يتمثل هو في وظيفة الحكومة حيث تبدو بغداد عاطلة بشكل كبير فهي لم تتعامل مع اي من القضايا الرئيسة التي تواجهها مثل النفط والاقاليم المتنازع عليها بالاضافة الى افتقاد اي موعد نهائي يمكن ان تضعه لنفسها وهذا ما يرى انه على الرغم من مرور عشرة اشهر منذ الانتخابات البرلمانية لا توجد لدى العراق وزارات مكتملة لحد الان.

رغم ذلك فان العراق يتقدم بشكل افضل بسبب الوضع الامني المتحسن وهو ما يمنح الحكومة فرصة افضل للعمل، ففي عام ٢٠٠٨ كان العراق يحتل المركز ١١٦ اما في عام ٢٠١٠ فهو يحتل المركز ١١١.

واشارت مجموعة التحري الى أن التصويت وحده لا يعني الديمقراطية فالعراق كان لديه ثلاثة انتخابات منذ عام ٢٠٠٩ لكن العوامل الاخرى فيما يتعلق بالسياسة العراقية لديها بعض العيوب العميقة وهذا هو السبب الذي جعله فوق الكويت والمغرب والاردن على الرغم من تصنيفها كنظم استبدادية.

وكان تقرير عام ٢٠١٠ صنف ٢٦ بلدا كانت نسبتها ١٥,٦ ٪ هي ذات ديمقراطيات كاملة و٥٣ بلدا ذات ديمقراطيات متصدعة ونسبتها ٣١,٧ ٪ و ٣٣ بلدا صنفت كديمقراطيات هجينة ونسبتها ١٩,٨ ٪ بالاضافة الى ٥٥ بلدا ونسبتها ٣٢,٩ ٪ كحكومات استبدادية وما وجدته المجموعة في هذه الدراسة هو المعدل المقلق بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و هوهبوط ٩١ بلدا من مجموع ١٦٧ عن دليل الديمقراطية بزيادة العملية الديمقراطية في ٤٨ بلدا وبقاء ٢٨ أخرى على حالها.

في الشرق الاوسط وشمال افريقيا صنفت مجموعة التحري ٢٠ بلدا لا يملك اي واحد منها ديمقراطية كاملة وكانت اسرائيل تمثل هبوطا بتصنيفها ضمن الديمقراطيات المتصدعة بمعدل بلغ ٧,٤٨ نقطة واحرزت المركز ٣٧ بشكل عام اما بالنسبة للبنان فقد احرزت ٥,٨٢ نقطة، وفلسطين احرزت ٥,٤٤ نقطة والعراق احرز ٤,٠٠ نقاط حيث الثلاثة كانت تمثل الديمقراطيات الهجينة.

الكويت والاردن والمغرب والبحرين والجزائر ومصر وعمان وايران وليبيا وقطر وتونس واليمن والامارات والسودان وسوريا والعربية السعودية تم تصنيفها كأنظمة استبدادية ضمن ذلك التصنيف ومعدل النتيجة للمنطقة هو ٣,٤٣ نقطة مقارنة ب ٤,٢٣ نقطة في جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا و ٥,٥٣ نقطة في اسيا واستراليا و ٥,٥٥ نقطة في شرق اوروبا و ٦,٣٧ نقطة في امريكا اللاتينية والكاريبي و ٨,٤٥ نقطة في غرب اوربا و ٨,٦٣ نقطة في امريكا الشمالية وهو الامر الذي يضع الشرق الاوسط وشمال افريقيا كأقل المناطق ديمقراطية في العالم.

العراق هو احد من الاشياء المميزة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وعلى الرغم من مشاكله فانه يعتبر واحدا من ثلاثة بلدان لديها ديمقراطية هجينة في منطقة تعتبر استبدادية جدا ولذا فان العراق يحتاج الى التحسن حقا في ادائه الحكومي اذا اراد التقدم وهذا امر يحتاج الى جهد كبير مع وجود تلك النخب السياسية المتباينة والمتنافسة معا منذ عقود طويلة وهو الامر الذي يجعل التسويات صعبة في بعض الاحيان، هذه الخلافات ينعكس تأثيرها على مختلف القضايا في العراق وهي ربما تمثل مانعا من التقدم في عملية الدمقرطة.

ولوحظ أيضا في أحيان كثيرة أن الحكومات التي تسيء إلى شعوبها فهي في حقيقة الأمر تهابها أيضا حسب قول المدير التنفيذي لدار الحرية كرامر والذي أضاف أن هناك دلائل ايجابية ومشجعة على قدرة الشعوب في تغيير الأوضاع والإمساك بزمام المبادرة من خلال التصدي للأنظمة الاستبدادية من خلال التحرك وعدم الرضوخ لها.

ومن بين أشكال الإساءة إلى الحريات العامة حتى من قبل الدول الأكثر حرية فقد لوحظ حصول خروق لاسيما على صعيد سياسات الهجرة، مثلما لوحظ في تعامل فرنسا مع أقلية الغجر لديها القادمة من أوروبا الشرقية فضلا عن أسلوب تعاملها مع المهاجرين القادمين من منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

والى جانب هذه الصورة القاتمة التي رسمها التقرير عن وضع الحريات العامة في العالم فقد أشار التقرير أيضا إلى تطور في بعض البلدان وانتقالها من بلدان غير حرة إلى حرة جزئيا مثل قرغيزستان وغينيا اللتين شهدتا انتخابات حرة ونزيهة نسبيا، كما أن هناك تحسنا ملحوظا في كينيا ومولدافيا ونيجيريا، والفلبين، وتنزانيا.

وقد استغرب المحرر في صحيفة واشنطن بوست فرد هاي من اعتبار دار الحرية للعراق بأنه غير حر، ووضعه في مصاف دول مثل إيران على الرغم من تحقيق تطور في مجالات عدة في العراق على حد قوله.

وقد أجاب على هذا السؤال رئيس دار الحرية بودينغتون بالقول إن العراق يستحق أن يكون في موقع أفضل من إيران في سلم البلدان الحرة لكنه بحاجة إلى شروط عدة ليتحول إلى دولة حرة جزئيا.

هذا وقد بلغ عدد الدول الحرة ٨٧ من بين ١٩٤ دولة شملتها الدراسة أي بنقص دولتين عن العام الماضي، حيث بلغ عددها عام ٢٠٠٩، ٨٩ دولة.

وهناك ٤٧ بلدا مصنفة بالسيئة في العالم من حيث الحريات العامة وأسوأ تلك الدول تسع وهي بورما وغينيا الاستوائية واريتريا وليبيا وكوريا الشمالية والصومال والسودان، والتبت، تركمنستان، وأوزبكستان.

المالكي يأمر باعتقال خلية استخبارات المحافظة

البصرة: "مسؤول أمني كبير" اتصل بالسجناء قبل يوم من تهريبهم

□ متابعة/ المدى

تفاعلت قضية هروب قياديين في تنظيم القاعدة من سجن بالبصرة، ففي الوقت الذي اتهم نواب عراقيون القوات الامريكية بتهريبهم، اعتقلت الاجهزة الامنية خلية الاستخبارات في المحافظة.

وأفاد مصدر في قيادة عمليات البصرة، امس السبت، عن اعتقال رئيس وأعضاء خلية الإستخبارات التي هرب من مقرها المعتقلون، في وقت خصص فيه مجلس محافظة البصرة مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تسهل القاء القبض على المعتقلين الفارين.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "أوامر الاعتقال صدرت بشكل مباشر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة وتم تنفيذها على الفور".

من جانبه، قال النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني لوكالة "السومرية نيوز"، إن "المعلومات تؤكد تلقي المعتقلين الفارين اتصالاً هاتفياً من شخصية أمنية كبيرة في بغداد، قبل يوم واحد من هروبهم"، مبيناً أن "شخصيات قيادية أخرى في بغداد بعضها سياسية سعت في الفترة السابقة إلى إطلاق سراح المعتقلين قبل هروبهم، من خلال التوسط لهم، لكن محاولاتهم لم تنجح حينها".

وأشار النائب عن محافظة البصرة إلى أن "المعتقلين الفارين كان قد ألقي القبض عليهم بعمليات أمنية متفرقة شهدتها البصرة العام الماضي، وهم خطرون جدا، وينتمون إلى أكثر من خلية إرهابية، وأن اعترافاتهم تؤكد قيامهم بهجمات ضد المدنيين بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة في محافظتي البصرة وميسان خلفت عشرات القتلى والجرحى، وأن بعضهم اعترفوا باغتيال عدد من عناصر القوات الأمنية من بينهم ضابط في الاستخبارات برتبة عقيد"، مؤكدا أن "عملية الهروب نفذت أما بأموال هائلة أو بصفة سياسية"، بحسب قوله.

على صعيد متصل، طالبت نائبة في التحالف الوطني بالكشف عن ملابسات حادث هروب معتقلين من أحد سجون البصرة، مؤكدة أن تكرار عملية هروب المعتقلين من سجون البلاد هو "استخفاف بدماء الضحايا".

وقالت النائبة سوزان السعد لوكالة كردستان للأنباء إن "تكرار قضية هروب المعتقلين من سجون البلاد وآخرها أمس هروب ١٢ معتقلاً من سجن مجمع القصور الرئاسية في البصرة هو استخفاف من قبل الاجهزة الامنية بدماء الشهداء والضحايا".

وشهدت البصرة امس الاول فرار ١٢ معتقلا من سجن مجمع القصور الرئاسية بمنطقة "البراضعية" وسط البصرة، في حادثة باتت تتكرر في السجون العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

وبدأت القوات الامنية بعد الحادث بحملة تفتيش واسعة النطاق للمنازل القريبة من مجمع القصور الواقع وسط البصرة على ضفاف شط العرب.

وطالبت السعد "بالكشف عن ملابسات حادث هروب السجناء"، مؤكدة أنه "مطلب برلماني وشعبي".

وبشأن تكرار هذه الحوادث خلال الفترة الماضية قالت السعد إن "هناك اموالا تدفع لترتيب مثل هكذا هروب لجماعات خطرة وكذلك غياب المهنية وانعدام المحاسبة الحقيقية كانت السبب الحقيقي وراء هروب السجناء".

ودعت الى "اعادة النظر بالاجراءات والجهات المسؤولة عن المعتقلين الخطرين".

وبحسب السلطات الامنية فان الهاربين متهمون بالوقوف وراء التفجيرات التي وقعت في البصرة مؤخرا.

وأمرت الحكومة في وقت سابق بتوقيف فوج القصور الرئاسية في البصرة على خلفية فرار معتقلين على صلة بتنظيم القاعدة من احد السجون داخل المجمع المحصن، وفقا لما قاله نائب رئيس مجلس البصرة احمد السليطي.

وكانت مدن عراقية عدة شهدت حالات مماثلة وبخاصة في بغداد والموصل طيلة السنوات التي تلت عزل نظام صدام حسين عن الحكم في العام ٢٠٠٣.

يشار الى ان آخر حالة هروب شهدتها السجون العراقية تمثلت بفرار أربعة سجناء لهم ارتباطات بتنظيم القاعدة من سجن "كروبر" ببغداد في شهر ايلول بعد أيام قليلة من تسليمه للعراقيين بعدما كان يدار من قبل القوات الاميركية.

وفي شهر نيسان من العام المنصرم فر ٢٣ موقوفا مدانا بـ "جرائم الارهاب" من سجن الغزلاني جنوبي الموصل".

من جانبهم، أعرب سكان محليون في محافظة البصرة يوم الجمعة عن غضبهم على اثر هروب السجناء، فيما اشار آخرون الى ان ماحدث ليس هروبا بل "تهريبا".

وتأتي ردود الافعال الغاضبة بعد أن شهد مجمع القصور الرئاسية بمنطقة "البراضعية" وسط البصرة فجر الجمعة فرار ١٢ متهما من تنظيم القاعدة.

وقال مواطن يدعى حسين علي إن هناك صفقة بين الفارين والقوات المسؤولة عن السجن، متسائلا "كيف يمكن لـ١٢ سجينا ان يهربوا من سجن وحوله تلك الحمايات؟".

وتابع قائلا "هناك تواطؤ واضح".

وتقول سيدة من سكان البصرة تدعى خنساء محمد إن "حادثة اليوم تؤكد وجود ثغرات أمنية كبيرة في صفوف القوات الأمنية التي تحرس القصور الرئاسية".

وقال المواطن صالح محمد "كان لابد من اعدامهم (الفارين)... هذا دليل على ان الجهات الأمنية مقصرة".

وعبر رائد البصري عن غضبه بالقول "هذه مهزلة. ما جرى في البصرة عبارة عن تهريب".

وكان اكثر من ٢٠٠ شخص سقطوا بين شهيد ومصاب بفعل تفجيرات منسقة ضربت سوقا شعبية في الاسبوع الاول من شهر آب، فيما تقول السلطات الامنية ان اغلب الفارين اعترفوا بمسؤوليتهم عن العديد من الهجمات التي شهدتها البصرة.

الى ذلك، اتهم نائب عن التحالف الوطني عن كتلة "الأحرار" التابعة للتيار الصدري القوات الاميركية بالوقوف وراء عملية هروب السجناء.

وقال النائب عدي عواد لوكالة كردستان للأنباء إن القوات الاميركية" لها علاقة وثيقة "مع تنظيم "دولة العراق الاسلامية" المرتبط بالقاعدة، وهي مسؤولة عن تهريب السجناء.

وكان تنظيم "دولة العراق الاسلامية" المتشدد والذي تضعه واشنطن على لائحة "الارهاب" قد تبنى العديد من الهجمات التي استهدفت القوات الاميركية على مدى سنوات عدة، وكثيرا ماتنشر المواقع المؤيدة له عمليات مصورة عن استهداف المقرات الاميركية والقوات الامنية العراقية.